الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي

دراسة في المفهوم والأسس، ومضامين البناء والترسيخ

The impact of political reforms on political stability
A study of the concept, foundations, and contents of building and consolidation

كمال فتاح *
طالب دكتوراه عضو بمخبر القانون الاجتماعي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
kamel.fettah@univ-mascara.dz

محدد حداد أستاذ محاضر أ
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
hmohamed662000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/21 تاريخ القبول: 2021/06/20 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص: تسعى هذه الدراسة جاهدة لفحص إشكالات الإصلاح السياسي وتأثيرها على الاستقرار السياسي، من خلال محاولة تحديد مدلول الإصلاحات السياسية وتوضيح أهم الموانع التي تحول دون تجسيدها على أرض الواقع سواء تعلق الأمر بالمحددات الداخلية التي مصدرها المجتمع الداخلي أو العوامل الخارجية ممثلة في المجتمع الدولي.

والإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة في محاولة الإجابة عنها تتمحور حول القضايا التي تثيرها عمليات الإصلاح السياسي وانعكاساتها على قوة أو ضعف الصلة بين النظام السياسي والمجتمع المدني ؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ نجاح الإصلاحات السياسية يساهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار السياسي واستدامته، ففي حال ركزت النخبة الحاكمة على بناء نظام سياسي تعددي يمثل إرادة الشعب بعيداً كافة أشكال القمع والتسلط والانغلاق، والسماح بالحريات المقننة

والفصل الفعلي بين السلطات وإقامة دولة الحق والقانون، فإنّ احتمالية تحول الإصلاحات السياسية إلى عامل محفز نحو استقرار نظام الحكم تكون مرتفعة جداً.

كلمات مفتاحية: إصلاح سياسي؛ نظام سياسي؛ مجتمع مدني؛ استقرار سياسي.

Abstract: This study strives to examine the problems of political reform and their impact on political stability, by trying to define the meaning of political reforms and clarify the most important obstacles that prevent their realization on the ground, whether it is related to the internal determinants that come from the internal community or the external factors represented in the international community.

The problem that this study raises in an attempt to answer it revolves around the issues raised by the political reform processes and their implications for the strength or weakness of the link between the political system and civil society ?

The study starts from the assumption that the success of political reforms greatly contributes to strengthening political stability and its sustainability, in the event that the ruling elite focuses on building a pluralistic political system that represents the will of the people away from all forms of oppression, authoritarianism and closure, and allowing codified freedoms, de facto separation of powers, and the establishment of the right state. By law, the likelihood of political reforms turning into a catalyst towards the country's stability is very high.

Keywords: Political reform; Political System; Civil society ; Political stability.

* **المؤلف المرسل:** فتاح كمال طالب دكتوراه عضو بمخبر القانون الاجتماعي

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة:

تعتبر قضايا الإصلاح السياسي في المجتمعات والدول من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام الدارسين لعلوم السياسة والقانون والاجتماع، ويعد البحث في سبل تجسيد الإصلاحات السياسية بمثابة رهان حقيقي تعمل من خلاله الأنظمة السياسية قصد تصحيح الاختلالات الناتجة عن قصور في سياستها العامة، وعاملاً فعالاً لتأمين الاستقرار السياسي داخل الدولة التي هي بأمس الحاجة إلى ترشيد وعقلنة إدارة مؤسساتها وتحديث قوانينها وسلوكيات الفاعلين فيها، وهذا بغية زيادة معدلات الكفاءة وضمان جودة الخدمات ومواكبة المطالب الشعبية المتزايدة بشكل مستمر.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور نظري وعملي لمسألة الإصلاح السياسي التي هي أحد الركائز الهامة لإحداث الاستقرار السياسي في الدولة، وعليه فإننا سوف نحاول إبراز أهم القواعد والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الإصلاحات السياسية في المجتمع وضمن هياكل الدولة وأجهزتها، وتبيان مخاطر فشل السياسات الإصلاحية وتداعياتها على الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي والمؤسساتي.

وتتجلي أهمية أية دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والإشكالية التي تطرحها للنقاش والنتائج المترتبة عنها، وما تثيره من مشكلات بحثية تحتاج إلى شرح مستفيض، وبناءًا على ما سبق يمكن طرح إشكالية دراستنا على النحو الآتي: كيف يمكن أن تحدث الإصلاحات السياسية تفاعلات إيجابية تضمن استقرار الحياة السياسية في الدولة ؟

تندرج في سياق هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

– فيما تكمن المرجعية المفاهيمية للإصلاحات السياسية ؟

– ما المقصود بالاستقرار السياسي وما هي أبرز المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة فيه ؟

الفرضية الرئيسية التي تطرحها هذه الدراسة للنقاش سعياً للتحقق من مدى صحتها ومن ثمّ قبولها كمنطلق أساسي لتفعيل الإصلاحات السياسية وإرساء الاستقرار السياسي هي أنّه: كلّما كانت الإصلاحات السياسية نابعة من إرادة سياسية قائمة على الأداء الحكومي المتميز والولاء والرضا الشعبي المحفز ومقترنة بوجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر ومشروع تنموي رائد زادت قدرة النظام على التعامل مع الأزمات وتعاظمت فرصه في إحداث الاستقرار السياسي

وبالتالي نفترض أساساً وجود علاقة طردية بين متغيري الدراسة.

وللإجابة عن إشكالية البحث نتطرق إلى محورين أساسيين، المحور الأول: مدخل مفاهيمي للإصلاحات السياسية ، المحور الثاني: الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه.

تنطوي هذه الدراسة على التعمق في دراسة الإصلاحات السياسية ومعالجتها ضمن بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحيطها الثقافي والحضاري، بغية تفسير أبعادها وغاياتها وتأثيرات المناخ الإقليمي والدولي على صياغتها، كما سنحاول في سياق هذا البحث ضبط أبرز محددات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للإصلاحات السياسية

إنّ تحديد وضبط المفاهيم والمتغيرات في الدراسات الأكاديمية له أهمية علمية بالغة الأثر، فلا يمكن أن تخلو أية دراسة من المفاهيم والمصطلحات بمدلولاتها التي تختلف مع اختلاف العصور والمجتمعات والتوجهات الفكرية وطبيعة أنظمة الحكم السائدة فيها.

سعى علماء السياسة وفقهاء القانون نحو إيجاد أساس أو فكرة عامة تصلح أن تكون ركيزة لعملية الإصلاح السياسي ودعامة تقوم عليها، وهذا ما يجعلنا نجد صعوبة في تحديد تعريف واضح لمفهوم الإصلاحات السياسية وإيجاد تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، وهو ما يحلينا إلى مشاطرة رأي الفقيه **ديدي تروشيت Didier Truchet** الذي يرى أنّ غياب تعريف دقيق لمفهوم ما يكون عادة بمثابة دليل على أنّه محل تطور مستمر.

هذا فضلاً عن الانتقادات التي وجهت إلى التعاريف المقدمة للإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي، وتزداد الصعوبة بالانتقال إلى المستوى الإجرائي للمفهومين، وسبل إيجاد مقياس عام وموحد يمكن بواسطته ترتيب الدول والمجتمعات وفق مؤشرات معتمدة عالمياً بوصفها معياراً لمعرفة الوضع الراهن والتنبؤ بما سيكون عليه مستقبلاً.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم المرتبطة به

تشير المرجعية التاريخية إلى أنّ فكرة الإصلاح السياسي كعملية إنسانية وحضارية وأحد المفاهيم المرنة ضمن حقل العلوم السياسية، لم يصل إلى ما هو عليه الآن إلاّ عبر تطور تاريخي استغرق مدة طويلة من الزمن، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإصلاح السياسي (المعاني الرئيسية للإصلاح الذي عادة ما ينشأ في ظروف الأزمة)، والوقوف عند أهم التعاريف المقدمة للإصلاح السياسي من طرف الأكاديميين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية، ثمّ نستعرض المفاهيم المشابهة والمضادة للإصلاح السياسي مع تحديد أهم الروابط والعلاقات فيما بينها.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي Definition of Political Reform

الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والأسس، ومضامين البناء والترسيخ

نلاحظ أنّ تردد مفهوم الإصلاح السياسي بكثرة في الخطابات السياسية اقترن أساساً بموجات التحرر الديمقراطي أو ما يعرف اصطلاحاً بثورات الربيع العربي التي دفعت شعوب المنطقة العربية إلى الخروج نحو الشارع من أجل المطالبة بالتغيير والإصلاح عقب تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم حدّة الركود والجمود السياسي ومخاطره تزامناً مع التهديدات الأمنية غير المسبوقة التي يشهدها عالمنا اليوم.

أولا- تعاريف الإصلاح Definition of Reform:

1- التعريف اللغوي للإصلاح:

أولا ينبغي علينا البحث عن مدلول كلمة الإصلاح في اللغة العربية، حيث ورد في المعجم الوسيط أنّ أصل لفظة الإصلاح لغةً يرجع إلى الفعل (صَلَحَ، ويَصلَح، إصلاَحاً، وصَلاَحاً وصَلاحيةً وصَلُوحاً وأصلَحوا) ويدل على تغيير الوضع أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال هذا الشيء يصلَح لك أي يوافقك ويناسبك، ويقال صالحٌ لكذا إذا كان نافعاً ومناسباً أي فيه أهلية للقيام به.

وجاء في (مختار الصحاح) أنّ الصَلاح ضدّ الفساد، و(الصِلاَح) مصدر (المصَالَحَة)، والاسم (الصُلْحُ)، يُذكَّر ويُؤَّنث، وقد اصطَلحا وتصَالَحا و(اصَّالَحَا)، و(الإصلاح) ضدّ الإفساد، و(المَصْلَحَةُ) مفرد (المَصَالِحُ)، و(الاستصلاح) ضد الاستفساد ...(1)

ويدل الإِصْلاَحُ على التغيّر نحو استقامة الحال في الجانب المادي والمعنوي، أي الانتقال من حال إلى حال أفضل أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه ...(2)

وإذا انتقلنا إلى شرح ما يرادف كلمة الإصلاح في اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية نجد بأنّ معظم القواميس والمعاجم تجمع على أنّ ما يقابل الإصلاح في اللغة الإنجليزية هو لفظة **Reform** وفي اللغة الفرنسية لفظة **Réforme**. حيث وردت في اللغة الإنجليزية كلمة **Reform** وهي تعني العمل الذي يحسّن الأوضاع **An Action that Improves Conditions**، أو تعني إعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد وتحسين الحالة أو تصليحها.

وإذا ما أخذنا بالمعاني المتخصصة فإنّ الإصلاح هو "مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد.

Reform means social or political change that seeks to remove corruption …(3)

في اللغة الفرنسية نجد أنّ كلمة **Réforme** تتكون من لازمة **Ré** والتي تفيد معنى الإعادة ولفظ **forme** التي تعني الشكل أو الصيغة، أي أنّ المعنى الكامل هو إعادة التشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.

يظهر جلياً أنّ هناك تباين واضح بين المعنى اللغوي بالعربية لكلمة الإصلاح وبين اللفظ الذي يقابله في اللغات اللاتينية، فالإصلاح في مدلوله اللغوي العربي من حيث كونه إعادة الأمر إلى أصله بإزالة ما شابه من فساد وانحراف يظهر كحركة أقل عمقاً من اللفظ اللاتيني الذي يشير إلى إعادة البناء أو إعادة التشكيل من أجل إعطاء الوضع صورة أحسن وأفضل بصرف النظر عن صورته الأولى …(4)

2- التعريف الاصطلاحي للإصلاح:

الإصلاح كمصطلح يعني الرغبة في استبدال حال اجتماعي قائم بحال أفضل منه، وتحقيق أوضاع اجتماعية توفر لأبناء المجتمع حياة تتلاءم واحتياجاتهم المادية والمعنوية، وتنبع الحاجة إلى الإصلاح من شعور أبناء المجتمع بعجز المؤسسات المجتمعية القائمة على تحقيق عيش كريم، إذن فالإصلاح حركة من حال أسوأ إلى حال أحسن، من حال يشوبه فساد

أو سوء إدارة لمؤسسات الدولة، أو إجحاف في توزيع الثروة، أو غياب فرص العمل المناسب المبنية على كفاءة الأفراد، إلى حال يقل فيه الفساد ويتحقق فيه أكبر قدر من العدالة في التوزيع والتكافؤ في فرص العمل ...(5)

وعرفت **موسوعة علم السياسة** مدلول الإصلاح بمعناه اللغوي الذي يشير إلى الرتق وسند ما هو موجود بالفعل بغية تعميمه، وهو بالتحديد تعديل أو تطوير غير جذري سواء كان في شكل الحكم أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها، وهو خلافاً لمفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها.

ثانيا- مدلول الإصلاح السياسي The Significance of Political Reform:

هناك العديد من التعاريف التي قدمت بهدف تحديد مدلول الإصلاح السياسي، سوف نحاول حصرها ضمن منظومتين بهدف اكتشاف نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما.

1- المحاولات الغربية لتحديد مدلول الإصلاح السياسي:

يعرف قاموس "**وبستر**" للمصطلحات السياسية سنة 1988 الإصلاح السياسي بأنّه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"، وعليه يعد الإصلاح السياسي ركناً أساسياً من الأركان المرسخة للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور وسيادة للقانون وفصلاً للسلطات، وتحديداً للعلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية ...(6)

يقصد بالإصلاح السياسي عملية التحول من الأنظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحاً وديمقراطية، وهو عملية تعديل قد تكون جزئية أو جذرية في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية من خلال تطوير الأنظمة والانتقال من حالة إلى أخرى، ومن بنية تقليدية إلى بنية محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته وإرساء قيم الحرية التي تستند على عنصر الاختيار الذي يعد جوهر الديمقراطية الذي يقتضي مستوى معين من المؤسسية، أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيداً عن الجمود والشخصانية والتسلط، وأنّ توفر هذه المعايير هام جداً لاستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح ...(7)

2- المحاولات العربية لتحديد مدلول الإصلاح السياسي:

هناك اتجاه أكاديمي عربي يركز على ضرورة ضبط مفهوم الإصلاح السياسي وإعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي أو التسطيح الخطابي الرامي نحو الالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح التي تعدّ عملية معقدة وصعبة تنطوي على فهم ومعالجة نطاق واسع من التحديات، ولا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين، حيث أنّ منافعه لن تتحقق بدون التزام قوي ومستدام من جانب القيادة أو بدون إعطاء الشعوب حريتها للموافقة عليها.

ذهب الأستاذ **علي الدين هلال** إلى القول بأنّ الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنّه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حاليا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تهدف نحو الانتقال من نظم حكم تسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل..(8)

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالإصلاح السياسي.

قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح السياسي مفهوماً مستقلاً ومتعارفاً عليه في الأدبيات السياسية، فإنّ أبعاده متضمنة في الكثير من المفاهيم المتداولة ومن أبرزها: التحديث السياسي **Political Modernization**، التنمية السياسية **Political Development**

الانتقال السياسي **Political Transition**، التغيير السياسي **Political Change**، التحول السياسي **Political Tranformation**، الفساد السياسي **Political Corruption** العنف السياسي **Political Violence**.

أغلب هذه المفاهيم مرتبطة بواقع أنظمة الحكم في الدول العربية وأحوال شعوبها.

أولا- علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم المشابهة له:

يرتبط الإصلاح السياسي ارتباطاً وثيق الصلة مع بعض المفاهيم المتداخلة معه ومن أبرزها:

1- التحديث السياسي Political Modernization:

يأخذ التحديث جانباً سياسياً ويشير إلى سلسلة من المتغيرات الهيكلية والثقافية في الأنظمة السياسية للبلدان التي تتبع طريق التحديث، ومن هنا يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من الوضع التقليدي إلى وضع جديد مستحدث، ويهدف التحديث السياسي إلى إحداث تغييرات عميقة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية متجاوزاً في ذلك الأبنية السياسية، غير أنّ هذا المفهوم لم يصمد أمام الانتقادات الموجهة إليه، لأنّه تجاهل الخصائص النوعية للعالم المتخلف وكان أسير النموذج الغربي، على عكس الإصلاح السياسي الذي ينطلق من خصوصية الدول النامية ودراسة إمكانية تطويرها ...(9)

2- التنمية السياسية Political Development :

ينظر **دافيد أبتر** إلى التنمية السياسية أنّها صيرورة عامة تعنى بكلّ التحولات التي تتعلق بتحوير في التراتب الاجتماعي أو إعادة توزيع للمهام الاجتماعية.

ويبدو مفهوم الإصلاح السياسي مغايراً لمفهومي التحديث والتنمية السياسة اللذان يثيران قضايا أكثر اتساعاً وعمقاً، حيث يشير الإصلاح السياسي وفقاً للاستخدام الشائع اليوم إلى

إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي نحو مزيد من الديمقراطية وتعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات الإصلاح، وفي هذه الحالة يكون الإصلاح شاملاً ومتعدد الأبعاد. ووفقا لهذا المعنى فإنّ العديد من المجتمعات العربية قطعت شوطاً مهماً في التحديث والتنمية وبناء اقتصاد حديث وجيش متطور، ولكن ثمّة ندرة في النظم السياسية التي شهدت درجات حقيقية من الإصلاح السياسي ...(10)

3- الانتقال الديمقراطي Democratic Transition :

الانتقال الديمقراطي عملية المرور من حالة إلى حالة أو مرحلة أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة وهو يقترب من التداول والتغيير من حيث قصر المدة.

4- التغيير السياسي Political Change :

التغيير السياسي عبارة عن عملية التحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة والنفوذ بين القوى السياسية، وهو عملية الانتقال ولكن يختلف عن التداول من حيث اعتماد حكومة الأغلبية بمعنى أنّه لا يؤخذ به في تشكيل الحكومة وتولى السلطة، كما يحدث في الكثير من الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث نظرا لعدم وجود ضوابط دستورية واضحة وتقاليد وأعراف سياسية متعارف عليها ومعمول بها، ولكن يمكن أن يأخذ التغيير معنى التداول إذا أخذ بمعنى الأغلبية ...(11)

5- التحول الديمقراطي Democratic Transformation :

التحول الديمقراطي يعني الانتقال من موقع سياسي إلى آخر كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى الغنى، كلّ ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح

مجالاً لكل الاحتمالات، وهذا على عكس الإصلاح السياسي الذي يكون وفق حركية مضبوطة واحتمالات مدروسة ...(12)

ثانيا- علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم المتعارضة معه:

يتشابك ويتعارض الإصلاح السياسي مع بعض المصطلحات والمفاهيم الأخرى ومن أهمها:

1- الفساد السياسي Political Corruption :

الفساد من الناحية السياسية يتعلق بالإخلال المتعمّد بقواعد الممارسة السياسية النزيهة المنصوص عليها دستورياً وفي المواثيق الداخلية للدولة، وكذلك المعايير الدولية التي تقرها الهيئات الوطنية، ويظهر في فساد رجال الحكم من خلال استغلال مناصبهم أو استئثارهم بالسلطة عنوة، أو بتجاوزهم لقوانين الدولة، أو التلاعب بها أو استغلالها لتحقيق المصالح الشخصية، أو انتهاك ونهب المال العام واستلابه، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة، وقهر رعايا الحكم من المواطنين.

الإصلاح يقابله الفساد وهذا الأخير يستوجب الأول، فإذا ظهر الفساد في القوم تولدت ضرورة الإصلاح فيهم أو بينهم، وإذا فسدت شؤون السياسة والحكم وجب الإصلاح فيها.

حيث أنّ وجود الفساد السياسي يستوجب قيام الإصلاح السياسي الذي يعد بمثابة إستراتيجية للتغيير الاجتماعي سواء مس هذا الفساد سلوكات وممارسات الأفراد أو المؤسسات، وبالتالي فإنّ الإصلاح السياسي يسعى من أجل التخلص من مظاهر التسلط والتعسف والظلم والعدوان والتخلف السياسي ...(13)

2- العنف السياسي Political Violence :

العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، ويتسع تعريف العنف ليشمل مجموعة الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وهو ما يصطلح عليه بالعنف الهيكلي أو الخفي، وهناك شبه إجماع بين دارسي ظاهرة العنف السياسي على أنّ العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه لتحيقي أغراض سياسية.

العنف السياسي هو صفة مميزة للأنظمة السياسية الضعيفة مؤسسياً، ويتجلي هذا العنف بصورة صارخة في الحروب الأهلية التي تجتاح الدول المنهارة عبر العالم، ذات البناء المؤسسي الضعيف الذي تعمل على إنهاكه عدة عوامل منها: الفساد الداخلي والبيروقراطية الصارمة وسلوك النخبة داخل المؤسسات الحكومية التي تعمل على حيازة ريع الدولة، الفشل في التحول إلى النظام الديمقراطي أو الاستمرار في الديمقراطية الشكلية فقط (14)، ومن هنا يتضح لنا بأنّ الإصلاح السياسي يقتضي زوال كافة الأسباب الدافعة أو المحرضة على العنف السياسي وتجفيف منابع التطرف والإرهاب.

3- الثورة السياسية Political Revolution :

الثورة هي الحدث الذي يهدف إلى التغيير الجذري للمجتمع، واستبدال النظام السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي بنظام آخر، يكون أكثر ملائمة لتحقيق حياة أفضل للمجتمع والدولة، ويحدث ذلك عندما تكون القيم السائدة في المجتمع غير مقبولة، وهذا التغيير يكون بواسطة الشعب، ولهذا يمكن القول بأنّ الثورة تمثل البيئة الملائمة لعملية الإصلاح السياسي (15)...

المحور الثاني: الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه.

الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والأسس، ومضامين البناء والترسيخ

شغل موضوع الاستقرار السياسي اهتمام الباحثين والمفكرين في السياسة منذ الإرهاصات الأولى لإشعاع الفكر السياسي اليوناني، وزادت وطأة الحربين العالميتين من عزم المنشغلين بالبحث حول ظاهرة الاستقرار السياسي لأنظمة الحكم على تكثيف جهودهم بغية تحديد تعريف إجرائي لهذا المفهوم يساعدنا على قياس درجات الاستقرار داخل النظم السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي The Concept of political stability

يعد موضوع الاستقرار السياسي من بين الموضوعات التي تلعب دوراً محورياً في مختلف المجالات والأطر المعرفية، فالاستقرار السياسي على اختلاف وتنوع معانيه يعتبر عاملاً أساسياً في ثبات واستمرار الحياة السياسية وحفظ النظام العام، وهذا لكونه الموجه الرئيسي لكلّ أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة في تحديد اختياراتهم وضبط سلوكاتهم وأداء وظائفهم.

أولا– تعريف الاستقرار السياسي Definition of political stability

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية، ومن هنا ينبغي استعراض الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمدلول الاستقرار السياسي.

1– التعريف اللغوي: يشير الاستقرار من الناحية اللغوية إلى الثبات والرسوخ والتوازن، وذهب ابن منظور في كتابه لسان العرب إلى القول أن الاستقرار من الفعل اسْتَقَرَّ، وهو من القَرْ أي القَرَارُ في المكان، نقول قَرَرْتُ، أَقَرَّ قَرَارًا، قَرَرْتُ قُرُوراً، ويقول الله عز وجل: " وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ"(16)، أي مالها من مستقر وثبات، كذلك كلمة الكفر لا ثبات لها ولا فرع ولا بركة. يتجلي من خلال التعريف اللغوي للاستقرار أنّه يدل على الثبات والبقاء في أوضاع الأشياء ...(17)

إنّ هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى قدمته القواميس الأعجمية للاستقرار.

إذ يعرف قاموس **لاروس Larousse** الفرنسي صفة الاستقرار بأنّها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر **Equilibre Durable**، والواقع أنّ التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حدّ كبير نقطة الانطلاق لتعريف الاستقرار السياسي.

أمّا الموسوعة البريطانية **encyclopedia britanica** فتُعرّفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، و بدون صراع داخلي" ...(18)

ينبغي علينا الإشارة إلى أنّ الاستقرار يحتمل معنيان مختلفان تماماً عن بعضهما البعض وهما: المعني الأول وهو المتعلق بالجمود والركود والثبات على نحو يكون غير هادف للتغير ونتاج قوى بعينها ولصالح قوى أخرى، أمّا المعني الثاني فهو يتعلق بعدم إطالة الفترة الانتقالية تحسباً لما يمكن حدوثه والمقصود بالاستقرار وفق هذا التعبير الأمان والكفاية.

2- التعريف الاصطلاحي:

الاستقرار كمصطلح بصفة عامة يقصد به في العلوم الاجتماعية ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، من داخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها، أمّا الاستقرار السياسي فهو يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير ...(19)

يؤكد الباحث **Jan Erik Lane And Svante Ersson** أنّه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، غير أنّه يمكن الاعتماد على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة، حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:

- النظام (اللافوضى): الذي يعني غياب العنف والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

– الاستمرارية: وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، وتدني مستوى عدم الاستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جذرية وجوهرية على النظام السياسي ...(20)

ثانيا– مدلول الاستقرار السياسي The Significance of political stability :

يعد مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً، وهو مفهوم معياري حركي، فما قد يتسبب في استقرار دولة ما قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى، وهناك العديد من التعاريف التي قدمت بهدف تحديد مدلول الاستقرار السياسي، سوف نحاول حصرها ضمن منظومتين بهدف توضيح مكامن التشابه والاختلاف فيما بينهما وصولا إلى إعطاء تعريف عام لمصطلح الاستقرار السياسي.

1– المحاولات الغربية لتحديد مدلول الاستقرار السياسي:

اختلف الباحثون في تحديد مدلول الاستقرار السياسي نظراً لكونه مفهوماً نسبياً تتقلص نسب ودرجات حدوثه في الدول المنهارة والمتخلفة مقارنة مع الدول النامية والمتقدمة.

تناول عالم السياسة الأمريكي **غابريال ألموند Garbriel Almond** مفهوم الاستقرار السياسي بناءاً على المسلك الوظيفي، حيث أنّ هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأنّ الخلل يعدّ حالة طارئة ينبغي تصحيحها وأنّ تكيف النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته ...(21)

وتشير المدرسة النظمية التي تنطلق من التحليل النسقي الذي صاغه نظريته العالم **دافيد ايستون David Easton** الذي انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر.

عندما تزداد حدّة التغير وسرعته بدرجة تفوق قدرة المجتمع على التلاؤم والتكيف معها تنشأ حالة عدم الاستقرار، وهو ما يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية التي طرحها دافيد ايستون: **التغير > التكيف = عدم الاستقرار، التغير < التكيف = الاستقرار.**

2- المحاولات الغربية لتحديد مدلول الاستقرار السياسي:

يعرف **حسن موسى الصفار** الاستقرار السياسي بأنّه وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب والفوضى حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها، فيقع العداء والصراع والاحتراب ...(22)

بينما ترى **نيفين مسعد** أنّ الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي وأنّه ظاهرة تتميز بالمرونة والبنية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلاّ في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته ...(23)

يتبين لنا بأنّ الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية أو العسكرية، وإنّما ينشأ نتيجة اتخاذ جملة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم على الاستجابة للمطالب الشعبية القاضية بتوفير العدالة وحفظ الحريات والحقوق وليس بالاعتماد على العنف والقهر ومواجهة المطالب بسياسة التنكر والتعسف والزجر وما إلى ذلك من السياسات والأساليب التي تنتهجها النظم التسلطية ...(24)

المطلب الثاني: الدوافع والأسباب المؤثرة على الاستقرار السياسي

ينبع الاستقرار السياسي من عاملين أساسيين هما: قوة النظام السياسي ومدى فاعلية أدائه في إشباع الحاجات والمطالب، بالإضافة إلى مدى القبول والرضا والولاء الجماهيري له.

ولقد تعددت تتعدد العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي ، والتي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة عدم الاستقرار، وهي تندرج تحت لواء العوامل الداخلية، والتي

تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي. والعوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة الخارجية للنظام السياسي والتي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر عليه.

أولا– الدوافع الداخلية:

العوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي هي تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من داخل بيئة جغرافية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية، و لها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية مع التسليم بوجود علاقات تأثير وتأثر وتشمل هذه العوامل ما يلي:

1– التضخم الدستوري: حيث أنّ تعاقب الدساتير وتواليها وتغييرها السريع هو تعبير عن حالة من عدم الاستقرار، وهو ما يتعارض بالطبيعة مع هدف الدستور في ضمان الاستمرارية والثبات. وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم.

إضافة إلى أنّ غموض النصوص الدستوريــة ومرونتها من شأنه أن يمنح لرئيس الدولة وأفراد النخبة الحق في تحليل وتفسير الدستور بطريقة تخدم سياستهم ومصالحهم.

ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة، وهذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، وإلى وجود سكان فاعلين سياسياً. وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري ودمقرطة المؤسسات السياسية من أجل تحقيق الاستقرار، وكبح النزاعات التسلطية وإكساب النظام السياسي صفة الثبات والاستمرارية.

الانحطاط المؤسسي الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة تعاني الوهن الذاتي، وتفتقد الشرعية وتصبح غير قادرة على التلاؤم والتكيف مع المستجدات، وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية، بحكم أنّهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ

السياسي، كما يقود ذلك إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لتغيير الحكام والوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول.

2- الفساد السياسي لا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، التي لا تهتم إلا بمصلحتها، وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي، مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية والاستيلاء بالتالي على الحكم. وهو ما يفجر الأزمات ويخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ...(25)

الصراع بين القوى التقليدية القديمة التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد، وهذا عادة ما يصاحبه انقسام في المجتمع لصالح القوتين، مما يؤدي لا محالة إلى نشوب التوترات والنزاعات والأزمات العنيفة.

سوء وفساد الجهاز الإداري ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية، وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممّا يؤدي إلى تفشي الأزمات وتردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية، وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام، وتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي.

ثانيا- الأسباب الخارجية:

أمّا الأسباب الخارجية التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي فهي متعددة، وتأخذ صوراً وأشكالاً متنوعة منها ما له تأثير سياسي ومنها ما له تأثير اقتصادي واجتماعي وثقافي. ولعل أبرز هذه العوامل هي:

1- التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتدخِّلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة

السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد، وفي الانقلابات العسكرية، وفي إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول.

–الحروب والنزاعات بين الدول، والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول.

ويرى صاموئيل هنتنغتون أن النظام الشمولي هو أكثر فائدة للغرب من دول المؤسسات التي تستطيع ممارسة وفرض سلطتها، من جميع أنحاء المجتمع ، لأن النظام الأوتوقراطي المطلق لا ينشئ دولاً قوية بالضرورة تلك القادرة على حشد وتعبئة السكان وفرض القانون وتقديم الخدمات وتقوم سياسة هذه الدول على فرض الرقابة على الأفكار، ومنع التواصل الثقافي مع الحضارات المختلفة على أساس ترسيخ الثقافة الوطنية والسيادة الهشة للدول القطرية القومية ...(26)

محاكاة الحدث أو عولمته بحيث يلعب دورا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث، فالثورات التي تحدث في بلدان معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى، وما حدث في إيران سنة 1979 حين اندلعت الثورة خير دليل على ذلك حيث أدت إلى ظهور وبروز حركات وتيارات الإسلام السياسي التي سارت على نفس نهج ما حدث في هذه الدولة. وما حدث في بداية سنة 2011 في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كلّ من مصر ليبيا، اليمن وسوريا والعديد من الدول العربية الأخرى.

2– العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي الذي كثيراً ما يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية في كثير من الدول، لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر.

فالرأسمالية هي ميزة الاقتصاد العالمي، وهي وسيلة اقتصادية تعمل للتأثير اقتصادياً على مناطق لا تستطيع أن تسيطر عليها كيانات سياسية.

ونظام العالم الرأسمالي يؤدي إلى بروز مركز يعيش مستوى عال من التطور التكنولوجي ودول أطراف مهمتها توفير المواد الأولية والزراعية والعمالة الرخيصة، بحيث يحدث التبادل الاقتصادي بين المنطقتين على مستوى غير عادل، مما يؤدي إلى حدوث الخلل الذي يسبب البؤس والحرمان والتخلف لمناطق الأطراف، فينتشر بالتالي الفقر وتسوء التغذية وتظهر المجاعات وتتدهور الأوضاع الصحية للسكان ما يدفعهم للقيام بأعمال العنف والشغب من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى غياب الأمن وانتشار ظاهرة عدم الاستقرار بكافة أنواعه ...(27)

خاتمة:

خلاصة القول أنّ القوى السياسية في أي نظام للحكم لا تعمل ضمن فراغ، وإنّما في إطار بيئة داخلية وخارجية يحاول من خلالها بعض قياداتها تعبئة الأتباع وممارسة الهيمنة والنفوذ، وذلك في نفس الوقت الذي تحاول فيه القوى الاجتماعية فعل نفس الشيء، كما يلاحظ أنّ التنافس بين الدولة والمجتمع لا يحدث فقط حول السياسات العامة، وإنّما يحدث أيضاً حول السعي لفرض النظام الأخلاقي الأساسي المحدد للسلوك السياسي والاجتماعي.

إنّ الدولة التي تنشد تحقيق الاستقرار السياسي وبلوغ أرقى درجات الديمقراطية، ينبغي عليها أن تركز على تجسيد الإصلاحات السياسية على أرض الواقع كركيزة أساسية وما يتحقق بعده من ترسيخ للاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي يتطلب من الدولة الناشئة أن تعمل بشكل

جدي وفعّال ولفترات زمنية متلاحقة وغير متقطعة في سبيل الوصول إلى تغيير ما يعرف بالقيم السياسية السابقة إلى قيم سياسية جديدة تخدم عملية الانتقال الديمقراطي السلمي وقادرة على تحقيق تلك المؤشرات وتوفير المتطلبات الأساسية، وبهذا تتفادى خطر الوقوع في ما يعرف بالأزمة السياسية والتي تمس أي نظام سياسي في أعلى مستوياته.

بناءًا على ما تقدم نقترح جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في نجاعة الإصلاحات السياسية مع زيادة دورها الوقائي في الحدّ من الاضطراب السياسي وتعزيز مسار الاستقرار السياسي داخل الدولة وفق العناصر الآتية:

1- ضرورة قيام مؤسسات النظام السياسي بوظيفة التنشئة السياسية ونشر الوعي والثقافة السياسية لدى الموطنين بأهمية المشاركة الفاعلة في اختيار ممثليهم ومراقبة نشاط المجالس المحلية المنتخبة، ويتوقف هذا بمدى قدرة هذه المؤسسات على تعميق احترام القاعدة القانونية والتشجيع على الانخراط في النشاط السياسي وهو ما يسهل في نجاح الإصلاحات السياسية وتأمين الاستقرار السياسي.

2- أخلقة الممارسة السياسية وتجديد النخبة الحاكمة وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة، والمبادرة بالإصلاحات عن طريق فتح نقاش وطني واسع أو على أساس توافقي مع القوى السياسية والاجتماعية.

3- محاولة خلق الانسجام والتوافق بين الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة والقاعدة الجماهيرية من خلال ترشيد المنظومة السياسية وإشراك فواعل المجتمع المدني بهدف تجسيد إصلاح سياسي حقيقي يساهم في إخراج البلاد من الأزمة السياسية ويدفع نحو ترسيخ النهج الديمقراطي والحفاظ على الأمن وتثبيت دعائم الاستقرار السياسي.

4- إلزامية التخفيف من حدّة الأزمات السياسية التي تضعف قدرات النظام السياسي على بناء تماثلات جماعية سليمة حول الهوية والمواطنة والثوابت الوطنية، وحتمية تفعيل الإصلاحات السياسية الداعمة لشرعية النظام من خلال محاربة كافة أشكال الفساد والعنف والاضطراب والصراع المفضي إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

الهوامش:

1- إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، (السليمانية، مطبعة رون، ط1، 2010)، ص.16.

2- معجم المعاني الجامع، **تعريف ومعنى الإصلاح**، تصفح الموقع يوم 25 نوفمبر 2020 الساعة 12:30
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

3- أمين عواد المشاقبة ، والمعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد "إطار نظري"**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص ص.28-29.

4- مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.د 09، جوان 2013)، ص ص.236-237.

5- عيسات فضيلة، "الإصلاح السياسي في الجزائر وموقعه ضمن الهندسة الأمنية الإقليمية: دراسة من منظور الأمن الإنساني"، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة أكاديميا، ع.د 05، جوان 2016)، ص.37.

6- سعاد عمير، "محددات الإصلاح السياسي"، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.ج 01، ع.د 02، د.س.ن)، ص.86.

7- كمال تيميزار، "الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر"، (الجزائر: جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.د 04، جوان 2015)، ص.124.

8- محمد بوكماش، "الإصلاح السياسي (المفهوم والغايات)"، (الجزائر: جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.د 01، فبراير 2014)، ص.54.

9- دنيا طايبي، **دور الإصلاحات السياسية في تطوير التنمية السياسية في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص.24.

10- مسلم بابا عربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.243-244.

11- محمد بوكماش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.54-55.

12- عليمة مدفوني، **الهندسة الدستورية والإصلاحات السياسية في العالم العربي**، مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص.26

13- صونية العيدي، **واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر: دراسة ميدانية لبعض ولايات الشرق الجزائري- بسكرة، باتنة، سكيكدة**، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص ص.38-40.

14- طارق رشاد محمود، **العنف السياسي: العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية**، اسطنبول، دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ديسمبر 2018، ص ص.36-37.

15- سعاد عمير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.87-98.

16- عثمان طه، **القرآن الكريم** مصحف المدينة المنورة الأزرق، الآية 26 من سورة ابراهيم، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، ص.259.

17- سهلية هادي، **دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر 2000-2014**، مذكرة ماستر تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص.31.

18- محمد الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات**، تصفح الموقع يوم 10 ماي 2020 الساعة 09:35 مدونة على الرابط: http://arabprf.com/?p=2307

19- سهلية هادي، **دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر 2000-2014**، مذكرة ماستر تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص.31.

20- كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص.50.

21- كريمة بقدي، **مرجع سبق ذكره**، ص.52.

22- مصعب شنين، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص ص.02-04.

23- كريمة بقدي، **مرجع سبق ذكره**، ص.54.

24- بن يمينة شايب الذراع، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.د 21، جانفي 2019)، ص.109.

25- محمد الصالح بوعافية، **مرجع سبق ذكره**.

26- عزو محمد عبد القادر ناجي، **العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي**، مدونة الحوار المتمدن، الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125863

تصفح الموقع يوم 19 مارس 2021 الساعة 14:15

27- محمد الصالح بوعافية، **مرجع سبق ذكره**.